النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٤٢ /مارس ٢٠٢٦

كلمة الرئيس :

تضامن وثبات

كان عنوان افتتاحية نشرتنا الإخبارية لشهر مارس ٢٠٢٥ : الاضطراب الشامل بات واقعاً الآن، أشار فيه الرئيس فانسان رينا حينذاك على وجه الخصوص إلى تداعيات وصول الرئيس دونالد ترامب الى السلطة في للولايات المتحدة والى طريقة في زعزعة وقلب النظام الدولي الموروث منذ عام ١٩٤٥.

لقد تحوّل خلال الأسابيع الأخيرة، الاسلوب الذي اتبعه الرئيس الاميركي الى عملية تدمير حقيقية وملموسة.

وخلال اجتماع مجلس إدارتنا، الذي عقد في ٢٥ مارس، حرصتُ باسم غرفة التجارة العربية الفرنسية على التذكير بالتزامنا و تضامننا تجاه دول الخليج، المتأثرة مباشرة بالنزاع الإيراني في المنطقة وكذلك تجاه لبنان والأردن والعراق. وتسعى الغرفة جاهدة، من خلال أدواتها التواصلية ومن بينها ملخص اقوال الصحف التي تنشره، وملف متابعة ورصد الاحداث، والوثائق الاخرى المتخصصة إلى إبقاء اعضائها على اطلاع وبأفضل شكل ممكن على مجرى الاحداث وإتاحة لهم الوصول إلى التحليلات المتعددة. كما تواصل الغرفة التأكيد على تضامنها مع كافة هذه الدول عبر شبكاتها الاجتماعية.

علاقات التعاون والصداقة التي بنتها فرنسا مع العالم العربي خلال العقود الماضية تهدف الى تعزيز المبادلات التجارية بينها وبين كافة هذه الدول بهدف الازدهار والتقدم المشترك. وتشهد هذه الشراكة التاريخية المستدامة على صمود الطموح والالتزامات المشتركة الرامية إلى خلق فرص للنمو وتحقيق الازدهار الإنساني داخل مجتمعاتنا.

وفي ظل الظروف التي نعيشها اليوم، يصبح الحوار والتعاون أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتبقى غرفة التجارة العربية الفرنسية عازمة على مواصلة عملها، بهدف الإسهام في تعزيز التجارة الثنائية وتشجيع التعاون الوثيق بين فرنسا والعالم العربي.

لذلك علينا ألا ندع للشك مكان. بل على العكس، ينبغي علينا ان نحرص، رغم هذه الظروف المأساوية، على إبقاء جميع الدول المعنية بما يحدث في صدارة أولوياتنا، لكي تبقى في نظر الشركات الفرنسية من بين الوجهات الأكثر جاذبية، ولكي تحافظ على مكانتها كمنصات محورية في الفضاء الأوراسي الذي أصبحت تشكّله.

لقد تأثرت برمجة فعالياتنا خلال الأسابيع الأخيرة بشكل ملحوظ بالاحداث، فقد تم تأجيل مؤتمرين، لاسيما حول لبنان، خلال هذا الشهر. غير أن النسخة الجديدة من قمة اتحاد المصارف العربية، المقرر انعقادها في باريس في بداية شهر يونيو، لا تزال قيد التحضير. كما تواصل الغرفة العمل على إعداد القمة الاقتصادية السابعة بين فرنسا والدول العربية، المقررة يومي ٩ و١٠ ديسمبر، والتي ستتناول موضوع الذكاء الاصطناعي والخطط الرقمية في العالم العربي، وتأثيراتها القطاعية، وآفاقها في إطار الشراكات الفرنسية العربية.

كما نعمل أيضاً على تنظيم لقاء حول سوريا، ونأمل كذلك في عقد لقاءات مع السفراء العرب وأعضائنا العرب، حضورياً أو عبر تقنية الاتصال المرئي، بهدف تذكير الشركات الفرنسية بجميع المقومات والاستراتيجيات الاقتصادية للدول المتأثرة حالياً، والتي تُظهر قدرة ملحوظة على الصمود.

ولا يمكنني بالطبع أن أختم كلماتي دون التفكير بالشعوب المتضررة. فالتزامن، قبل أسابيع قليلة، بين بداية شهر رمضان والصوم الكبير ورأس السنة الصينية وعيد البوريم، كان من المفترض أن يبشّر بفترة من الوئام والسلام، لكن ذلك لم يتحقق للأسف.

الوضع الراهن يفرض علينا اليوم أن نكون أكثر حضوراً وتضامناً اكثر من أي وقت مضى إلى جانب الشركات وأعضاء غرفتنا العرب.

راؤول دولامار

المحتويات

- **حفل تقديم التهاني.**
  الصفحة ٢-٣
- **الاستثمار في العراق : الرؤية الاستراتيجية والفرص.**
  الصفحة ٤-٧
- **مصر في عام ٢٠٢٦، الافاق لاقتصادية والشراكات مع فرنسا.**
  الصفحة ٨-١٠
- **الاردن : ارض الاستثمار.**
  الصفحة ١١-١٣
- **اخبار اقتصادية.**
  الصفحة ١٤-١٥
- **اعلان لمجموعة سويز.**
  الصفحة ١٦

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

الشركاء لعام ٢٠٢٥

Silver: Cabinet MERLIN Groupe MERLIN — TV5 MONDE

Gold: anteagroup

Platinium: NGE

Stratégiques: VEOLIA — transdev the mobility company

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

حفل تقديم التهاني والتمنيات

قدّم رئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية والأمينة العامة، بحضور السفراء وضيوف الغرفة، خلال حفل التهاني لعام ٢٠٢٦ أولوياتهم : غرفة مرنة، منظمة، متجهة نحو المستقبل، وفي خدمة الشركات.

في ٢٧ يناير ٢٠٢٦، نظّمت غرفة التجارة العربية الفرنسية حفلها السنوي لتبادل التهاني في صالونات ـ بيت أمريكا اللاتينية ـ. وقد شكّل هذا الموعد المهم مناسبة جمعت العديد من الشخصيات من الأوساط الدبلوماسية العربية والفرنسية، ورجال الأعمال، وصنّاع القرار الاقتصادي، إضافة إلى عدد كبير من الأعضاء والاصدقاء المهتمون بالعلاقات العربية الفرنسية . وكان هذا اللقاء فرصة لعرض برنامج الغرفة وطموحاتها لعام ٢٠٢٦، والتأكيد على دورها كمنصة للحوار والتواصل بين الأوساط الاقتصادية الفرنسية والعربية.

انطلاقة نحو المستقبل

افتتح السيد راؤول دولامار، رئيس الغرفة، الحفل بالتأكيد على أن هذا اللقاء السنوي يتجاوز كونه مجرد إجراء شكلي، إذ يمثل فرصة لتقييم التحديات المقبلة وإعادة التأكيد على الطموحات المشتركة بين فرنسا والعالم العربي. كما قدّم أطيب تمنياته لجميع الحاضرين من سفراء ومستشارين وأعضاء وشركاء الغرفة متمنياً لهم الصحة والنجاح في مشاريعهم التي تشكّل محركات للتنمية وأدوات للابتكار.

وفي ظل سياق دولي معقّد وأحياناً مضطرب، حرص السيد دولامار على طمأنة الحضور بأن ذلك لا ينبغي أن يعرقل المبادرات الفرنسية العربية. وقال: الفضاء الفرنسي العربي ليس مجرد إرث، بل هو فرصة للمستقبل، داعياً رواد الأعمال الفرنسيين إلى التوجه بشكل أكبر نحو الاستثمار والتصدير إلى شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

برنامج طموح لعام ٢٠٢٦

وتسعى الغرفة خلال العام الجديد إلى تنفيذ رؤية طموحة، حيث أشار الرئيس إلى اعتماد نهج إقليمي عبر تعيين ممثلين في كبرى المدن الفرنسية وتنظيم ندوات خارج المقر. كما تخطط الغرفة لتنظيم فعاليات مباشرة في عدد من الدول العربية، من بينها المغرب والعراق والمملكة العربية السعودية ومصر وموريتانيا. وستُعزَّز خدماتها للشركات، بدءاً من خدمات التوطين وصولاً إلى التأهيل والتدريب.

ومن بين المشاريع الرئيسية أيضاً تحدث الرئيس دولامار عن وسائل الاتصال والتواصل الخاصة بالغرفة لتعزيز صورتها كجسر بين المنطقتين. وأوضح السيد دولامار رؤيته قائلاً : يجب أن تعكس اتصالاتنا دورنا الاستراتيجي، مذكّراً بعمق وتكامل العلاقات الاقتصادية الفرنسية العربية.

وبعد عام ٢٠٢٥ الذي تميز بدعم مستمر للشركات في مشاريعها التوسعية والتصديرية، تعتزم الغرفة في ٢٠٢٦ ليس فقط مواصلة هذه الجهود، بل توسيعها. ومن أبرز أحداث العام الجاري: القمة الاقتصادية السابعة بين فرنسا والدول العربية، المقررة يومي ٩ و١٠ ديسمبر، والتي ستركز على الرقمنة والذكاء الاصطناعي، مع التأكيد على بناء شراكات ملموسة.

تعزيز الخدمات وتوسيع الشبكة

في مواجهة التحديات التي تواجهها الشركات، تسعى الغرفة إلى تعزيز خدماتها في مجالات التدريب على المعايير، والذكاء الاقتصادي، وفهم

الفوارق الثقافية، مع الحفاظ على أدواتها الحالية مثل اقوال الصحف، ورسائل المتابعة والرصد، والنشرة الإخبارية. كما شدد السيد دولامار على ضرورة توسيع شبكة الأعضاء من الجانبين الفرنسي والعربي، مع تطوير نموذج المشاركة في الفعاليات: بحيث ستصبح مجانية للأعضاء ومدفوعة لغير الأعضاء. وأشار الرئيس دولامار أيضاً إلى الدعم الكبير من شركاء الغرفة، مثل مجموعة فيوليا و ترانسديف كشركاء استراتيجيين، إلى جانب انتيا فرانس وTV5 Monde ومجموعة ميرلان وإن جي إيه وأكد أن البحث عن شركاء جدد في قطاعات مثل البنوك والطيران والصناعيين يظل من ضمن الأولويات لتعزيز فعالية الغرفة وزيادة حضورها.

شراكة قائمة على الثقة والاستدامة

في عالم يشهد تنافساً استراتيجياً، دافع السيد دولامار عن الشراكة الفرنسية العربية باعتبارها عاملاً لتحقيق التوازن والاستقرار والقيم المشتركة. وأكد أن هذه الشراكة يجب أن تقوم على الثقة والكفاءة والتعاون المشترك، مع احترام سيادة كل طرف، وأن تركز على المدى الطويل بدلاً من المكاسب الفورية.

وفي ختام كلمته، قال رئيس الغرفة بأن عام ٢٠٢٦ لن يكون سهلاً، لكنه قد يكون حافلاً بالفرص. واعتبر أن الهدف هو في إثبات بأن التعاون الاقتصادي يمثل عاملاً للنمو والاستقرار والسلام.

دور استراتيجي في سياق غير مستقر

من جهتها، أكدت السيدة ريان كنعان، الأمينة العامة للغرفة، انه في ظل السياق العالمي المعقد يصبح دور الغرفة بالغ الاهمية وقالت : لسنا مجرد مراقبين، بل فاعلون هيكليون وميسّرون»، مؤكدة أن الغرفة يجب أن تكون مرجعاً موثوقاً للشركات من خلال تحويل النوايا إلى أفعال والاتصالات إلى مشاريع ملموسة.

٢٠٢٦: عام التنظيم والانطلاق

ووضعت السيدة كنعان عام ٢٠٢٦ تحت شعار التنظيم والانطلاق، محددة ثلاث أولويات: تعزيز الأنشطة والعروض والهيكلة الداخلية؛ التوسع نحو مناطق وشراكات جديدة؛ واستكشاف مجالات اقتصادية وصناعية جديدة. كما شددت على أهمية فهم التحولات الكبرى في العالم العربي الطاقية والرقمية والصناعية ر وتحويلها إلى فرص مستدامة للشركات.

إجراءات ميدانية ملموسة

على المستوى العملي، قالت السيدة ريان كنعان بان الغرفة تخطط لتعزيز علاقاتها مع المؤسسات الفرنسية والعربية، وعلى تكثيف حضورها الميداني، وتنظيم فعاليات خارجية، من بينها حدث مرتقب في لبنان في سبتمبر المقبل. كما تخطط الغرفة لدعم الشركات بشكل موجه وتعزيز مكانة الأعضاء وقالت بان الأعضاء هم أول سفراء الغرفة واعتبرت التزامهم بمثابة حجر الزاوية لمصداقيتها . كما شددت الامنية العامة على ضرورة توسيع مجتمع الغرفة، خاصة عبر استقطاب المزيد من الأعضاء العرب وفتح المجال لشركاء جدد في قطاعات رئيسية مثل التمويل والنقل والصناعة، بهدف ضمان عمل فعّال وذي مصداقية.

ثقة تفرض المسؤولية

وأعربت السيدة كنعان عن شكرها للشركاء التاريخيين، مؤكدة أن هذه العلاقة قائمة على الثقة والعمل المشترك طويل الأمد. وقالت: بان هذه الثقة تشرّفنا وتحمّلنا المسؤولية وأكدت أن الغرفة تسعى إلى الجمع بين خبرتها التاريخية ومرونتها في الابتكار والتكيف.

خاتمة متفائلة وطموحة

واختتمت السيدة كنعان كلمتها بنبرة متفائلة وحازمة، مشيرة إلى أنه رغم التحديات، يمكن لعام ٢٠٢٦ أن يكون عاماً مؤثراً وذا معنى. وأكدت أن التعاون الفرنسي العربي سيظل عاملاً أساسياً للاستقرار والتنمية والتفاهم المتبادل، وأن فريق الغرفة بأكمله ملتزم بتحقيق هذه الأهداف.

الاستثمار في العراق :
الرؤية الاستراتيجية والفرص الواعدة

نظّمت سفارة العراق في فرنسا وغرفة التجارة العربية الفرنسية ، بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٦، صباحية عمل مهنية مكثفة خُصصت لموضوع: ـ الاستثمار في العراق : رؤية استراتيجية والفرص الواعدة ـ. وقد جاءت هذه المبادرة في سياق ديناميكية متجددة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق وفرنسا، وتوفير منصة حوار مباشرة بين الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين من الجانبين. جمعت هذه الفعالية طيفاً واسعاً من المتدخلين رفيعي المستوى، من بينهم القائم بالأعمال في سفارة العراق في فرنسا، وممثل حكومة إقليم كردستان العراق في باريس، والدكتور سلمان، المحامي والمستشار القانوني المتخصص في قانون الاستثمار العراقي، الذي شارك عبر تقنية الاتصال المرئي من نيويورك نيابةً عن مجلس الأعمال الفرنسي-العراقي، إضافة إلى المستشار الاقتصادي والتجاري في السفارة، ومسؤولة التصدير التجارية في شركة سيلينجر التي عرضت تجربة ميدانية ملموسة تعكس واقع العمل في السوق العراقية.

وقد أتاحت هذه الجلسة الغنية تناول مجموعة من المحاور الأساسية، لاسيما تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية بين العراق وفرنسا، واستعراض أهم فرص الاستثمار المتاحة في العراق، إلى جانب تقديم شرح مفصل للمزايا والحوافز والضمانات القانونية التي يوفرها قانون الاستثمار العراقي للمستثمرين الأجانب، في إطار بيئة أعمال تشهد تحولاً تدريجياً نحو مزيد من الشفافية والانفتاح.

العراق: محور جيو ـ اقتصادي وساحة للتنافس الدولي

في افتتاح أعمال هذه الجلسة الصباحية، حرص السيد راؤول ديلامار، رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، على أن يضع الإطار العام منذ البداية بشكل واضح ومباشر حيث قال : العراق ليس مجرد سوق ناشئة من بين أسواق أخرى، ولا يمكن النظر إليه كاقتصاد صاعد عادي ضمن الاقتصادات الإقليمية. بل هو فضاء استراتيجي قائم بذاته، يتطلب قراءة دقيقة ومتعمقة لتوازنات المنطقة، كما يفرض اعتماد مقاربة بعيدة المدى، واضحة المعالم، ومنظمة بشكل حازم ومدروس. وذكّر بأن العراق يحتل موقعًا جغرافيًا استثنائيًا ومتميزًا، يجعله نقطة عبور طبيعية وأساسية لتدفقات الطاقة، والتبادل التجاري، والحركة اللوجستية بين منطقة الخليج وأوروبا. فهذا الموقع لا يمنحه فقط بعدًا إقليميًا، بل يضعه أيضًا في قلب المسارات الاقتصادية الكبرى التي تربط بين الشرق والغرب.

وفي سياق عالمي يتسم بإعادة تنظيم الطرق الاستراتيجية، وإعادة رسم مسارات التجارة الدولية، وتعزيز أمن سلاسل التوريد، يكتسب هذا الموقع أهمية غير مسبوقة وبعدًا جديدًا لم يكن بنفس الوضوح في السابق. فالعراق بات يُنظر إليه اليوم كحلقة وصل محورية في شبكات الإمداد والنقل والطاقة على المستوى الدولي. ومن جهة أخرى، أشار إلى أن البلاد تطمح إلى ترسيخ مكانتها، ليس فقط بصفتها كمصدر للمواد الأولية أو الموارد الخام فحسب، بل كفاعل حقيقي ومؤثر في مجال العبور والتحول الإقليمي. ويتجسد هذا الطموح من خلال مشاريع هيكلية كبرى تشمل الموانئ، وشبكات الطرق، وخطوط

السكك الحديدية، والربط البيني في مجال الطاقة، إضافة إلى المناطق الصناعية المهيكلة.

منافسة دولية لا ينبغي الاستهانة بها

وكان السيد راؤول دولامار واضحًا ومباشرًا في وصفه لحالة المنافسة القائمة: وقال بان عدة أطراف دولية أصبحت راسخة بالفعل في العراق. فدول الخليج تستثمر بكثافة في قطاعي الطاقة والتمويل، بينما تهيمن تركيا على مجالات البنية التحتية وقطاع البناء والأشغال العمومية. أما الصين فتطرح مشاريع متكاملة جاهزة للتسليم مدعومة بتمويلات منظمة ومهيكلة، في حين تتموضع الهند على مستوى الأسعار المنخفضة والقدرة التنافسية من حيث الكلفة. وأمام هذه المنافسة الحادة والمكثفة، لا يمكن للشركات الفرنسية أن تنافس على نفس الأرضيات وبنفس الأدوات. بل يتعين عليها أن تراهن على عناصر تمييزها، وفي مقدمتها المصداقية الدبلوماسية التي تتمتع بها فرنسا، وخبرتها القطاعية المعترف بها، وقدرتها على هيكلة مشاريع معقدة، ذات جودة عالية، ومستدامة على المدى الطويل. وكانت رسالة رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية واضحة لا لبس فيها: إما أن تنخرط فرنسا في هذا السوق بشكل قوي ومنظم ومهيكل، وإما أن تترك المجال مفتوحًا أمام منافسين آخرين لفرض حضورهم بشكل دائم.

العلاقة الفرنسية-العراقية: أسس متينة ينبغي تعزيزها

أشاد القائم بالأعمال في سفارة العراق في فرنسا، السيد أثير الجمّالي، بالدور الذي تضطلع به الغرفة التجارية العربية الفرنسية باعتبارها منصة متميزة للحوار والتعاون الاقتصادي، والتي جعلت العراق في صلب أولوياتها خلال السنوات الأخيرة. كما ذكّر بأن العلاقة بين فرنسا والعراق تقوم على أسس تاريخية ودبلوماسية متينة، تعززت أكثر من خلال توقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية في يناير ٢٠٢٣، الذي يشمل مختلف مجالات التعاون الثنائي، وكذلك من خلال إنشاء مجلس الأعمال الفرنسي - العراقي في مايو ٢٠٢٤.

وعلى الصعيد الاقتصادي، شدد على أن مناخ الاستثمار في العراق شهد تحسنًا ملحوظًا، حيث تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ١٠٠ مليار دولار، موجهة نحو قطاعات حيوية مثل الطاقة، والبنية التحتية، والصحة، والتعليم. كما أشار أيضًا إلى أن العراق يمثل سوقًا يضم ٤٦ مليون مستهلك، ٦٠٪ منهم تقل أعمارهم عن ١٦ سنة، وهذا ما يجعله قاعدة بشرية واعدة واحتياطيًا اقتصاديًا كبيرًا للعقود المقبلة.

وفي ما يتعلق بالوضع الأمني، ذكّر بأن تقييم وزارة الخارجية الفرنسية قد شهد تطورًا إيجابيًا، حيث انتقلت عدة مناطق من التصنيف - الأحمر - إلى - البرتقالي -، بما يعكس تحسنًا نسبيًا في البيئة الأمنية.

وأوضح أن العراق لا يبحث، في المقام الأول، عن تمويلات خارجية، بل عن نقل للخبرات والكفاءات، وخلق قيمة مضافة محلية، وتوفير حلول مستدامة في مجالات الطاقة والمياه والبنية التحتية، إلى جانب شراكات متوازنة وواضحة على المدى الطويل، سواء في شكل امتيازات أو شراكات بين القطاعين العام والخاص. كما دعا إلى إعادة التوازن في المبادلات التجارية الثنائية، التي تميل حاليًا لصالح العراق بسبب وزن الصادرات النفطية، وذلك من خلال تطوير الصادرات الفرنسية في قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى وأكثر تنوعًا.

إقليم كردستان العراق: الاستقرار، الحوافز الضريبية والقطاعات الواعدة

قدّم ممثل حكومة إقليم كردستان العراق في باريس، السيد علي دولما، الخصوصيات التي تتميز بها منطقته باعتبارها وجهة استثمارية قائمة بذاتها، تتمتع بمزايا نوعية تميزها عن بقية أنحاء البلاد. وبوصفه إقليماً اتحادياً ضمن جمهورية العراق، يشكل كردستان بوابة طبيعية نحو الشرق الأوسط، وهو معروف باستقرار بيئته الأمنية وموثوقية إطاره المؤسسي، الأمر الذي يمنحه جاذبية خاصة لدى المستثمرين الدوليين.

ويستند هذا الإطار القانوني الإقليمي إلى القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦، الذي يضمن المساواة في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين، ويكفل الحق في الملكية الكاملة للمشاريع، إلى جانب التحويل الكامل لرؤوس الأموال إلى الخارج. كما تقدّم هيئة استثمار كردستان مجموعة من المزايا العملية والملموسة، من بينها تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية، وإعفاء ضريبي كامل لمدة عشر سنوات، وإعفاء جمركي على المواد الأولية لمدة خمس سنوات، إضافة إلى إعفاءات على الآلات والمعدات، مع ضمان توفير الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك المياه، والكهرباء، والصرف الصحي، والبنى التحتية للاتصالات.

كما تتولى جهة متخصصة - هيئة الاستثمار في كردستان - مرافقة المستثمرين الأجانب طوال مختلف مراحل الحصول على التراخيص، في إطار استراتيجية

للتحول الرقمي تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريعها، بما يسهم في تحسين مناخ الأعمال وتسهيل دخول المستثمرين إلى السوق.

أما القطاعات ذات الأولوية التي تم تحديدها للشركاء الفرنسيين، فتشمل الزراعة والصناعات التحويلية الغذائية، والقطاع الصناعي، ولاسيما البتروكيماويات، ومواد البناء، وصناعة البلاستيك، إضافة إلى السياحة بفضل المناظر الطبيعية المتميزة والإرث الثقافي الغني الذي يزخر به الإقليم. كما تشمل أيضاً الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، فضلاً عن الصحة،

والتعليم، واللوجستيات، والتقنيات الرقمية. هذا ويطمح إقليم كردستان إلى أن يصبح فاعلاً محورياً في الأمن الغذائي الإقليمي، مستفيداً من اتساع أراضيه الخصبة ووفرة موارده المائية، وهو ما يعزز مكانته كمنطقة واعدة للاستثمارات المستدامة وطويلة الأمد

قانون الاستثمار: المتانة والشفافية

الدكتور سلمان، المحامي والمستشار القانوني لمجلس الأعمال الفرنسي-العراقي، الذي ساهم مباشرة في صياغة قانون الاستثمار العراقي. قدم عبر الاتصال المرئي من نيويورك، إضاءة قانونية معمّقة ومطمئنة ساهمت في تبديد بعض حالات عدم اليقين بشأن متانة الإطار القانوني العراقي وبشأن الضمانات الممنوحة فعليًا للمستثمرين الأجانب.

و شدّد الدكتور سلمان،على أن قانون الاستثمار، المؤلف من ٤١ مادة، قد غيّر بصورة عميقة المشهد القانوني العراقي منذ اعتماده. فقبل عام ٢٠٠٦، كان من شبه المستحيل بالنسبة للجهات الأجنبية العمل مع القطاع العام العراقي في ظل شروط مؤمّنة قانونيًا. أمّا القانون الجديد، فقد أزال هذه العوائق الهيكلية وخلق بيئة مواتية، صُمّمت لتكون قابلة للتكيّف مع تطوّر السياق السياسي ومناخ الأعمال.

ويغطي القانون نطاقًا واسعًا بشكل لافت، إذ يشمل الاستثمارات في القطاع النفطي، والقطاع العقاري، والقطاع المصرفي، ويهدف في الوقت نفسه إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في العراق، وكذلك الاستثمارات العراقية في الخارج، ضمن منطق قائم على المعاملة بالمثل والانفتاح الاقتصادي. كما شدّد الدكتور سلمان على الفلسفة التي يقوم عليها هذا القانون: فالأمر لا يتعلق بمجرد نص تقني فحسب، بل هو إعلان مبدئي بشأن المكانة التي يعتزم العراق أن يحتلها في الاقتصاد العالمي.

ويعكس القانون إرادة سياسية واضحة للقطيعة مع الممارسات السابقة، التي اتّسمت بالغموض، والبيروقراطية المفرطة، وغياب الضمانات الحقيقية للمستثمرين الأجانب. وقد جرى إعداد هذا القانون مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات الدولية في مجال قانون الاستثمارات، مع طموح واضح يتمثل في تموضع العراق كوجهة موثوقة وتنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي.

على الصعيد المؤسسي، شدّد الدكتور سلمان على أنّ الهيئة الوطنية للاستثمار ترتبط مباشرة برئيس الوزراء، وهو ما يمنحها سلطة واضحة واستقلالية مالية وقانونية معتبرة. وتتولى هذه الهيئة الإشراف على المشاريع الاستراتيجية الكبرى، ولا سيما مشاريع البنية التحتية، وكل مشروع تتجاوز قيمته ٢٥٠ مليون دولار. أمّا بالنسبة للمشاريع الأقل حجماً، فتتولى اللجان الاستثمارية على مستوى المحافظات معالجتها بما يضمن مرونة أكبر وقرباً أكثر من المستثمرين. كما يوفّر نظام النافذة الواحدة مركزيةً لكامل الإجراءات الإدارية، بما يخفّض بصورة كبيرة الوقت والجهد المطلوبين من المستثمرين في تعاملهم مع مختلف الجهات الرسمية.

وفي ما يتعلق بإجراءات الحصول على التراخيص، كان الدكتور سلمان دقيقاً للغاية، إذ أوضح أنّ الهيئة تلتزم بمهلة قانونية صارمة لا تتجاوز ٤٥ يوماً لإبداء رأيها بشأن طلب الترخيص، مع وجود التزام قانوني بردّ صريح وواضح. ويُعدّ ذلك تطوراً مهماً مقارنة بالنظام السابق، حيث كان الصمت يُعدّ بمثابة موافقة، من دون وجود ضمانات حقيقية للشفافية أو سبل للطعن. وبعد الحصول على الترخيص، يمكن للمستثمر امتلاك العقار المرتبط بالمشروع، أو اختيار استئجار الأرض لمدة تصل إلى ٥٠ عاماً قابلة للتجديد. ومن أجل تحفيز الاستثمار، تُحدَّد قيمة الأراضي الموضوعة تحت تصرف المستثمرين بمستوى يقل بنسبة ١٠ ٪ عن تكلفتها الفعلية. غير أنّه يتعيّن الالتزام الصارم بموضوع

الترخيص، إذ إنّ أي استثمار يتم خارج الإطار المصرّح به قد يؤدي إلى سحب الترخيص وإلغائه.

وفي ما يخص الحقوق والحماية الممنوحة للمستثمرين الأجانب، قدّم الدكتور سلمان توضيحات بالغة الأهمية. فالقانون يضمن صراحةً عدم التمييز بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، ويحظر أي تأميم أو مصادرة تعسفية للأصول، كما يكفل حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج. وفي حال نشوء نزاع، ينص القانون على آليات للتحكيم الدولي، بما يتيح للمستثمرين الأجانب اللجوء إلى هيئات معترف بها على الساحة الدولية، بدلاً من الاقتصار على المحاكم الوطنية العراقية وحدها. وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة بالنسبة للشركات الفرنسية، إذ تمنحها الثقة بوجود وسائل طعن مستقلة وذات مصداقية في حال حدوث أي خلاف.

وعلاوة على ذلك، ينص القانون على أحكام خاصة للقطاعات الحساسة مثل النفط والغاز، والعقارات، والقطاع المصرفي، مع قواعد مكيّفة تراعي خصوصية كل مجال، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الضمانات الأساسية الممنوحة لجميع المستثمرين. وقد شدّد الدكتور سلمان على أنّ هذه المقاربة تعكس رغبة واضحة في توفير إطار قانوني متوازن ومرن، يجمع بين الجاذبية الاستثمارية والحماية القانونية.

واختتم الدكتور سلمان مداخلته بالتذكير بوجود اتفاقية ضمان الاستثمارات الفرنسية ـ العراقية الموقعة عام ٢٠١٢، والتي تأتي لتستكمل الإطار الوطني، وتمنح الشركات الفرنسية حماية قانونية إضافية لاستثماراتها والتزاماتها داخل العراق. واعتبر أنّ هذه الاتفاقية، إلى جانب متانة الإطار القانوني الوطني، والحوافز الضريبية والعقارية المتاحة، تشكّل منظومة ضمانات تضاهي إلى حدّ كبير ما توفّره وجهات الاستثمار الأخرى في المنطقة، مع إضافة عنصر مهم يتمثل في التحسن المتزايد في الاستقرار السياسي والأمني في العراق.

وفي ختام حديثه، وجّه دعوة واضحة إلى الشركات الفرنسية بضرورة الاستعانة بمستشارين قانونيين متخصصين قبل الشروع في أي خطوات استثمارية، بما يتيح لها الاستفادة الكاملة من الفرص التي يوفّرها هذا الإطار القانوني المُحدَّث، وضمان أفضل مستويات الحماية لاستثماراتها على المدى الطويل.

تجربة ميدانية: نجاح شركة سيلنجرر

قدّمت السيدة آن بوش تجربة شركتها في العراق، موضحة أنها تسعى إلى نقل التكنولوجيا وبناء صناعة محلية، كما فعلت سابقاً في مصر.

وقد وقّعت الشركة مذكرة تفاهم مع جهة حكومية عراقية، وأجرت لقاءات مع عدة وزارات لتطوير مشروعها.

وأكدت السيدة آن بوش أن الفجوة بين التصورات السائدة في فرنسا عن العراق والواقع الفعلي كبيرة، حيث وجدت بيئة مرحبة وشركاء جادين، مشيرة إلى أن العراق لا يزال يُظهر تفضيلاً واضحاً للشركات الفرنسية.

دعوة واضحة للتحرك

في ختام اللقاء، شدد السيد دولامار على أن العراق يمثل فرصة حقيقية، رغم التحديات، مؤكداً أن هذه التحديات معروفة ويمكن التعامل معها من خلال منهجية مدروسة وشراكات موثوقة. وأشار إلى أن السؤال لم يعد حول وجود الفرصة، بل حول قدرة الشركات الفرنسية على استغلالها بسرعة وكفاءة. كما أشار إلى مشاركة شركات فرنسية في معرض بغداد الدولي بتنظيم بيزنس فرانس، باعتبارها خطوة اختبارية لمستقبل التعاون.

وأكدت الغرفة في الختام استمرار التزامها الكامل بدعم الشراكات مع الجانب العراقي، والعمل على تعزيز الحضور الفرنسي في هذا السوق الاستراتيجي.

تعبئة الشركات الفرنسية في معرض بغداد الدولي

جمعت بعثة بيزنس فرانس الى معرض بغداد الدولي ١١ شركة من مختلف القطاعات من بينها الاستشارات والطاقة والصحة والنقل والطيران والصناعات الغذائية والبناء، بهدف إقامة علاقات مستدامة مع الفاعلين الاقتصاديين العراقيين. كما تم تنظيم جناح فرنسي ضم ٨ عارضين، وهو الأول من نوعه منذ عام ٢٠١٨، وقد كان منتظرًا بشدة من الجانب العراقي. وتندرج هذه المشاركة ضمن ديناميكية متصاعدة منذ عام ٢٠٢٤، مع تنظيم عدة منتديات ووفود أعمال بين البلدين. وهي تعكس الاهتمام المتزايد للشركات الفرنسية بالسوق العراقية وآفاقها.

مصر في عام ٢٠٢٦ : الآفاق الاقتصادية والشراكات مع فرنسا - أين وصلنا؟

تدخل مصر عام ٢٠٢٦ باعتباره مرحلة حاسمة في مسارها الاقتصادي، بين استقرار متوقع وهشاشة مستمرة.

فبعد عدة سنوات اتسمت بثلاثية التضخم، وتخفيض قيمة العملة، والضغط على الدين، تأمل البلاد في استعادة وتيرة نمو مستدامة. وستكون الإصلاحات التي تم تنفيذها بدفع من صندوق النقد الدولي، وانتعاش قطاع السياحة، والاستثمارات الأجنبية، عوامل حاسمة. غير أن استدامة الدين، والاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية، والتوترات الإقليمية ستظل تلقي بظلالها على تقييم الآفاق الاقتصادية. لذلك قد يشكّل عام ٢٠٢٦ نقطة تحول، ويُتوقع أن يكون اختباراً حاسماً لتعزيز ثقة المستثمرين ووضع أسس نمو أكثر استدامة وشمولاً.

ولاستعراض الآفاق الاقتصادية لأكبر دولة عربية بعدد السكان، دعت غرفة التجارة الفرنسية العربية سعادة الدكتور طارق ضاهرُوغ، سفير مصر الجديد لدى فرنسا، والسيد باسم بدر، الوزير المفوض ورئيس البعثة التجارية والاقتصادية، يوم الثلاثاء ١٠ فبراير ٢٠٢٦، إلى إفطار عمل حول موضوع: مصر في ٢٠٢٦: الآفاق الاقتصادية والشراكات مع فرنسا : أين وصلنا ؟

افتتح السيد دولامار، رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، هذه الصباحية بالتذكير بالعلاقة الثنائية العريقة والمتينة التي تجمع البلدين، مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة تجديدها وتطويرها في مواجهة منافسة دولية تزداد حدّة يوماً بعد يوم. وعلى الصعيد الاقتصادي، شدّد رئيس الغرفة على أن مصر، بما تمتلكه من ١١٦ مليون نسمة، وموقع جغرافي فريد يربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والقارة الإفريقية، إلى جانب إرادة سياسية واضحة للتغيير الهيكلي، تمثل أكثر بكثير من مجرد اقتصاد يواجه ضغوطاً ظرفية. وأوضح أن المشاريع الكبرى التي تم إطلاقها في مجالات البنية التحتية، والطاقة، والمناطق الصناعية، واللوجستيات تعكس استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى تحويل البلاد إلى منصة إقليمية للإنتاج والتصدير.

كما أشار إلى أن مصر تستقطب في الوقت الراهن تدفقات استثمارية متزايدة قادمة من دول الخليج وآسيا وأوروبا، وهو ما يعكس تنامي الثقة في آفاق الاقتصاد المصري وقدرته على لعب دور إقليمي محوري.

وبالنسبة له، ينبغي أن ترتكز هذه الشراكة المتجددة على ثلاثة محاور أساسية: أولاً، الانتقال من منطق المشاريع المنفصلة إلى مقاربة شمولية ومنهجية، من خلال البناء المشترك لمنظومات صناعية ورقمية متكاملة، قادرة على خلق قيمة مضافة مستدامة. ثانياً، الاستثمار المكثف في رأس المال البشري، عبر التأهيل، ونقل الخبرات، وتعزيز فرنكوفونية اقتصادية ديناميكية، بما يساهم في دعم الكفاءات المحلية ورفع تنافسيتها. وأخيراً، مواكبة التحول الاقتصادي المصري في القطاعات الاستراتيجية، ولا سيما الطاقة منخفضة الكربون، والإدارة المستدامة للموارد المائية، وتطوير المدن المستدامة، وتسريع وتيرة الرقمنة. وشدّد السيد دولامار على أن مستقبل التعاون بين البلدين يجب أن يقوم على رؤية استراتيجية طويلة الأمد، تتجاوز التعاون الظرفي نحو شراكة هيكلية أعمق وأكثر استدامة.

في مداخلته، عرض سعادة السفير الدكتور ضاهروغ القطاعات ذات الإمكانات العالية بالنسبة للشركات الفرنسية في مصر، مشيراً على وجه الخصوص إلى الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر، والصناعات الزراعية والأمن الغذائي، والمدن المستدامة وإدارة الموارد، إضافة إلى قطاع الصحة والتكوين المهني، فضلاً عن الاقتصاد الرقمي والشركات الناشئة.

ومن جهة أخرى، شدّد سعادة السفير على أولويتين استراتيجيتين أساسيتين. أولاً، نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعة؛ إذ أوضح أنه إلى جانب استقطاب الاستثمارات، تسعى مصر إلى تطوير قدرات صناعية محلية وتعزيز سلاسل القيمة الوطنية، بما يرسّخ قاعدة إنتاجية أكثر قوة واستدامة. ثانياً، المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، التي تمثل ركيزة أساسية في رؤية التنمية المصرية لعام ٢٠٢٦، حيث توفر للشركات الفرنسية منصة استراتيجية للولوج إلى الأسواق الإقليمية والدولية، بفضل موقعها الجغرافي الاستثنائي وبنيتها التحتية الحديثة. ويأتي ذلك كله في إطار منطق شراكة رابح - رابح، قائم على الخبرة،

والتأهيل، والتجذر المحلي.

وبعد هذا التأطير الأول، قدّم السيد باسم بدر عرضاً شاملاً حول الاقتصاد المصري، مستهلاً مداخلته باستعراض التبادلات التجارية مع فرنسا، قبل الانتقال إلى إبراز مقومات الاقتصاد المصري ونقاط قوته.

وفي ما يتعلق بالمبادلات مع فرنسا، أوضح السيد باسم بدر أنها تعرف دينامية إيجابية، مع ارتفاع بنسبة ١٢,٨ ٪ خلال النصف الأول من سنة ٢٠٢٥. فقد ارتفعت الصادرات المصرية نحو فرنسا من ٢,٨ مليار إلى ٢,٩ مليار بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، في حين استقرت الواردات عند ١,٧ مليار خلال الفترة نفسها. أما خلال النصف الأول من سنة ٢٠٢٥، فقد بلغت الواردات ٨٠٣,٩ مليون، بينما وصلت الصادرات إلى ١,٣٩٥ مليار، مقارنة بـ ٦٧١ مليون و١,٢٣٤ مليار على التوالي خلال الفترة نفسها من العام السابق. كما أشار إلى أن فرنسا تمثل أحد كبار المستثمرين في مصر، بإجمالي ٩,٥ مليارات يورو من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مضيفاً أنه تم إنشاء لجنة للتعاون الصناعي في مارس ٢٠٢٢، تشمل أكثر من ١٥ قطاعاً ذا أولوية. وهذا يعكس، بحسب قوله، متانة الشراكة الاقتصادية بين البلدين واتساع آفاقها المستقبلية.

أما في ما يتعلق بالاقتصاد المصري، فقد أوضح السيد باسم بدر أنه يُظهر مؤشرات ماكرو اقتصادية مشجعة، حيث سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٤,٧٧ ٪ خلال الربع الثالث من ٢٠٢٤/٢٠٢٥، إلى جانب ارتفاع لافت بنسبة ٣٧٣,٣ ٪ في صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية. وقال بان هذا الارتفاع جاء مدفوعاً بشكل خاص بقطاعات البناء والتشييد، وفي مقدمتها المشروع الرمزي رأس الحكمة، إضافة إلى قطاع الخدمات والصناعة التحويلية. ومع بلوغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٤٦,٥ مليار دولار، بما يمثل ٩,٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ارتقت مصر إلى المرتبة التاسعة عالمياً بين أكثر الوجهات جذباً للمستثمرين الأجانب في عام ٢٠٢٤، كما حافظت على المرتبة الأولى إفريقياً للسنة الثالثة على التوالي منذ ٢٠٢٢.

ولدعم هذا المسار، شرعت مصر في تنفيذ إصلاحات هيكلية مهمة، شملت ترشيد النظام الضريبي، وتوحيد سلطات التحصيل، إلى جانب إطلاق منصة رقمية لمنح التراخيص تضم ٣٨٩ خدمة، وتشارك فيها ٤١ جهة حكومية، مع توفير ٣٩ دليلاً خاصاً بالتراخيص. كما تهدف المرحلة الثانية، والمتمثلة في بوابة الأعمال المصرية ٢,٠، إلى تقديم خدمات رقمية متكاملة من البداية إلى النهاية، وفق مبدأ - ترخيص واحد، ورسوم واحدة - مع مسارات عمل رقمية بالكامل ودليل شامل للخدمات. ومن جهة أخرى، تم تقليص مدة التخليص الجمركي من ٨ أيام في ٢٠٢٤ إلى يومين فقط في ٢٠٢٥، وهو ما أسهم في خفض التكاليف والوقت بشكل كبير بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، وعزز جاذبية مناخ الأعمال في البلاد.

قدرة تنافسية هيكلية متينة

على صعيد البنية التحتية، تتمتع مصر بقاعدة لوجستية متطورة، إذ تضم ٢٧ مطاراً، و١٥ ميناءً تجارياً، و١٨ ميناءً بحرياً تربط بين بحرين. كما استثمرت البلاد ٢ مليار دولار في تحديث شبكة الإنترنت، ما رفع السرعة المتوسطة للإنترنت الثابت عالي التدفق إلى ٤٦ ميغابت في الثانية. وبالإضافة إلى ذلك، دخل خط بحري جديد من نوع Ro-Ro حيز التشغيل في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤، ما يعزز قدرات النقل التجاري واللوجستي.

وتحتل قناة السويس موقعاً محورياً، إذ تستحوذ على ١٢ ٪ من التجارة البحرية العالمية، ما يجعل مصر مركزاً لوجستياً استراتيجياً بين آسيا والخليج وأوروبا. كما يعزز الممر اللوجستي الجديد شرق - غرب، الذي يربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط عبر محوري السخنة والدخيلة، هذا التموضع الاستراتيجي، من خلال تحويل هذين الميناءين إلى منصتين إقليميتين رئيسيتين للتصدير.

وتستقطب المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ، بفضل ارتباطها الجيد بشبكة الطرق الحديثة وأنفاق القناة، مستثمرين من الطراز الأول، من بينهم بريتش بتروليوم و سامسونغ إلكترونيك و فودافون مصر، وجوشي غروب مصر للألياف الزجاجية.

رأس مال بشري وتكلفة تنافسية

وعلى الصعيد البشري، تضم مصر أكثر من ١١٠ ملايين نسمة، منهم ٧٥,٥ ٪ تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة، ما يشكل قاعدة ديموغرافية شابة وواسعة. ويستند النظام التعليمي إلى ١٢٩ مدرسة دولية و٩٥ جامعة، تنتج سنوياً أكثر من ٧٦٠ ألف خريج، من بينهم ٤٩ ٪ من النساء، و٢٨ ٪ في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، إضافة إلى أكثر من ١٧١ ألف خريج في المالية والمحاسبة. ومن اللافت أن ٨٠ ٪ من السكان

النشطين مهنياً يتقنون على الأقل لغة أجنبية واحدة، وهو ما يمثل ميزة تنافسية كبرى بالنسبة للشركات الدولية.

أما من حيث تكاليف الإنتاج، فهي تظل من بين الأدنى في المنطقة؛ إذ تُحتسب الكهرباء بحوالي ٠,٠٤ دولار لكل كيلوواط/ساعة، والمياه بـ ٠,٣٣ دولار للمتر المكعب، ومياه الصرف بـ ٠,٠٨ دولار للمتر المكعب، والغاز الطبيعي بـ ٤,٧٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية. وتتراوح الأجور الشهرية بين ١٢٢ دولاراً كحد أدنى للأجور و٩٨٠ دولاراً لرئيس قسم، مروراً بـ ٥٧١ دولاراً للمهندس، و٣٧٨ دولاراً للمشرف، و٢٧٦ دولاراً للفني، و٢٠٤ دولارات للعامل،

ما يجعل مصر واحدة من أكثر الدول تنافسية من حيث تكاليف اليد العاملة على مختلف مستويات التأهيل.

وصول مميز إلى الأسواق العالمية

وبفضل شبكة كثيفة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تغطي أكثر من ملياري مستهلك، توفر مصر للمستثمرين ولوجاً استراتيجياً إلى عدد كبير من الأسواق الدولية. وتشمل هذه الشبكة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تضم ١٤ دولة من جامعة الدول العربية، والكوميسا التي تشمل ٢١ دولة من شرق وجنوب إفريقيا. كما تشمل كذلك اتفاقية مصر - إفتا مع سويسرا والنرويج وآيسلندا ولنشتاين، إلى جانب اتفاقيات ثنائية مع المملكة المتحدة وتركيا وميركوسور الذي يضم البرازيل والأرجنتين والأوروغواي والباراغواي. ويُضاف إلى ذلك المناطق الصناعية المؤهلة التي تمنح المنتجات المصنعة بشكل مشترك مع إسرائيل نفاذاً إلى السوق الأمريكية، وهو ما يمثل منفذاً تجارياً مهماً. أما اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية ، التي هي في طور التنفيذ، فمن شأنها أن توسّع هذا الوصول ليشمل ٥٤ دولة إفريقية، ما يعزز أكثر موقع مصر كبوابة تجارية إقليمية وقارية.

وتستكمل هذه المنظومة حوافز ضريبية جاذبة، من بينها خصومات قد تصل إلى ٥٠ ٪ من تكاليف الاستثمار في مناطق التنمية ذات الأولوية، و٣٠ ٪ في باقي أنحاء البلاد. كما تم تحديد رسوم جمركية ثابتة بنسبة ٢ ٪ فقط على الآلات والمعدات اللازمة لإقامة المشاريع، إلى جانب إعفاءات من رسوم الدمغة وتكاليف التوثيق لمدة خمس سنوات ابتداءً من تاريخ التسجيل في السجل التجاري. وتُعد - الرخصة الذهبية -، التي تمنحها الحكومة للمشاريع الاستراتيجية، من أبرز أدوات التحفيز، إذ تتيح الحصول على جميع الموافقات الضرورية، بما في ذلك التأسيس، ورخصة البناء، والتصاريح، وتخصيص الأراضي، وذلك في غضون ٢٠ يوماً فقط عبر مخاطب واحد، من دون الحاجة إلى التعامل مع أي جهة أخرى. وحتى الآن، تم إصدار ٤٦ رخصة ذهبية، ما يعكس رغبة السلطات المصرية في تسريع وتبسيط المسار الاستثماري للمشاريع الكبرى.

اعتراف دولي متزايد

تُصنف مصر كأسرع الاقتصادات نمواً في منطقة جنوب وشرق المتوسط للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مع توقع نمو يبلغ ٤,٥ ٪ في ٢٠٢٥. اي بارتفاع بالنسبة لمعدل النمو الذي بلغ ٣,٢ بالمئة عام ٢٠٢٤ كما تعد مصر من بين الدول التي تمتلك أقوى منظومة للشركات الناشئة في شمال إفريقيا، وتحتل المرتبة ٢٣ عالمياً في مؤشر مواقع الخدمات لعام ٢٠٢٣ بفضل قدراتها التنافسية على مستوى التكاليف واليد العاملة الماهرة خاصة في مجال الرقميات.

دور جهاز التمثيل التجاري المصري

يلعب جهاز التمثيل التجاري المصري دوراً محورياً في دعم هذه الديناميكية، حيث يعمل كذراع دبلوماسية اقتصادية لتعزيز الصادرات والاستثمارات، من خلال شبكة تضم ٤٤ مكتباً حول العالم، ما يجعله شريكاً أساسياً للشركات الفرنسية والدولية الراغبة في دخول السوق المصرية. وترتبط غرفة التجارة العربية الفرنسية بعلاقات وثيقة مع مكتب باريس، يُتوقع أن تتعزز أكثر من خلال مبادرات مشتركة في المستقبل.

الانتعاش التدريجي لإيرادات قناة السويس في عام ٢٠٢٥

سجلت إيرادات قناة السويس ارتفاعًا بنسبة ٥ بالمئة في عام ٢٠٢٥ لتبلغ ٤,٢ مليار دولار أمريكي، مقابل ٣,٩٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، وذلك بعد انخفاض حاد بنسبة ٦١ بالمئة في الإيرادات خلال عام ٢٠٢٤ نتيجة التوترات في البحر الأحمر. وشهدت حركة الملاحة تحسنا مع عبور ١,١٣٨ سفينة في ديسمبر ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ١٣,١ بالمئة على أساس سنوي. كما قامت هيئة القناة بتكثيف الإجراءات التحفيزية من بينها التسعير المرن وتقديم الدعم اللوجستي بهدف استعادة ثقة شركات الشحن. ومن المتوقع أن يساهم هذا التعافي التدريجي في دعم الوضع الخارجي لـ مصر خلال عام ٢٠٢٦، والتخفيف من الضغوط على تدفقات النقد الأجنبي. ولا تزال القناة تمثل أحد أهم مصادر العملة الصعبة في البلاد.

الأردن :أرض الاستثمار

تحضيراً لمؤتمر الاستثمار الأردني-الأوروبي المرتقب في الحادي والعشرين من أبريل ٢٠٢٦ في عمّان، نظّمت كلٌّ من مؤسسة ميديف إنترناسونال وسفارة المملكة الأردنية الهاشمية في فرنسا، في الثاني عشر من فبراير ٢٠٢٦، في باريس، طاولة مستديرة رفيعة المستوى مكرّسة للاستثمار في الأردن. وجمعت هذه الجلسة وفداً وزارياً أردنياً استثنائياً ضمّ ثلاثة وزراء، جاؤوا لعرض الفرص وشروط الاستثمار في الاردن للشركات الفرنسية.

سعادة السيدة لينا الحديد: شراكة طبيعية وطموحة

افتتحت سفيرة المملكة الأردنية الهاشمية لدى فرنسا، سعادة السيدة لينا الحديد، الجلسة بالإشارة إلى الطابع الاستثنائي للوفد الوزاري الحاضر، الذي يُجسّد الأهمية البالغة التي تُولي بها الأردن علاقتها مع فرنسا والاتحاد الأوروبي. وأشارت إلى الشراكة الطبيعية القائمة بين البلدين على جميع المستويات : السياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية مُعربةً عن فخرها بالشركات الفرنسية العاملة أصلاً في الأردن، مع إقرارها بأن ثمة الكثير مما يمكن بذله لتعزيز هذه الشراكات وتوسيعها في السنوات المقبلة.

ميريديام: عقد كامل من الاستثمار الناجح

تناول السيد تييري ديو، المؤسس والرئيس التنفيذي لمجموعة ميريديام والرئيس الجديد لمجلس الأعمال الفرنسي الأردني، تجربة مجموعته في الأردن. التي تُشغّل منذ ما يقارب العقد، مطار الملكة علياء الدولي، وتعمل حالياً على استكمال مشروع استراتيجي كبير يقضي بنقل مياه البحر الأحمر إلى عمّان عبر خط بطول ٤٥٠ كيلومتراً. وقال ما أثّر فيه أكثر في هذه التجربة الأردنية، هو قدرة السلطات على أن تكون مُنخرطةً وشفافة وبنّاءة في مواجهة أي نوع من المشاكل. وأكد على نقطة جوهرية: الأردن أرض استقرار وسلام في قلب منطقة معقدة، وهذا الاستقرار نابع مباشرة من جودة العلاقة التي تُقيمها السلطات المحلية مع الشركات والمستثمرين. وحدّد جملةً من العوامل المُشجّعة بشكل خاص على الاستثمار في البلاد من بينها الأمن، والاستقرار السياسي والمالي، وقوانين وإصلاحات حديثة وجاذبة للمستثمرين الدوليين.

الأردن بالأرقام

وتم عرض شريط مرئي ترويجي قدّم الأردن كدولة في قلب الشرق الأوسط، عند تقاطع آسيا وأفريقيا وأوروبا. فالأردن أمة فتية بجذور عريقة، مرتبطة بالعالم عبر اتفاقيات تجارة حرة تمتد على أربع قارات وتربطها بالعالم الرحلات الجوية إلى أكثر من ١٤٠ وجهة. كما ان الاردن مصنف ضمن أفضل عشرين دولة في الخدمات اللوجستية ومؤشرات بيئة الأعمال، فالاردن ليس مجرد بوابة إقليمية، بل منصة إنطلاق نحو الأسواق الاقليمية والعالمية.

رائد في قطاع صناعة الادوية فارما تيك وثاني مصدّر عالمي للفوسفات، ومركز متنامٍ للاستثمار الرقمي، يستقطب الأردن كبرى المجموعات الدولية.

وعلى صعيد الطاقة، يقود الاردن الانتقال نحو الطاقة النظيفة: فهو الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث الطاقة الشمسية والريحية، حيث ثلث كهربائه بات مصدره الطاقة المتجددة. كما يجري فيه إنشاء أحد أضخم مشاريع التحلية في العالم وأول ميناء منزوع الكربون في المنطقة.

ويتطور الاقتصاد الرقمي في الاردن بوتيرة متسارعة: ٩٢,٥٪ نسبة اختراق الإنترنت، ١٩٪ من فرص العمل في الوظائف التقنية، و٥٣٪ من المدفوعات رقمية، فهذا القطاع مدعوم ببرنامج وطني وباستثمارات بقيمة ٢٠٠ مليون دولار.

وتتسم الصناعة بتنافسية مرتفعة : ضرائب مخففة وعمالة مؤهلة. كما يزدهر الاقتصاد الإبداعي عبر العديد من لأفلام التي حصلت على جوائز الأوسكار، وصناعة رسوم متحركة في انبعاث، وقطاع الالعاب في نمو متصاعد. وفي عام ٢٠٢٥، اكتشف أكثر من سبعة ملايين زائر الأردن وتعرفوا على كرم ضيافته الأسطورية.

منصة استثمارية مثالية

وأوضح وزير الاقتصاد، السيد طارق أبو غزالة، أن الأردن، كغيره من البلدان، تأثر بشدة بجائحة كوفيد-١٩، مما كشف عن ضرورة تبني مقاربة اقتصادية قادرة على الصمود. واستجابةً لذلك، شكّلت الحكومةُ لجنةً تضم أكثر من ٥٠٠ خبير عملت لأشهر عدة لصياغة رؤية استراتيجية عشرية. وأفضى ذلك إلى رؤية التحديث الاقتصادي الأردنية، التي تضمن، بصرف النظر عن تغيّر الحكومات، استمرارية الأهداف الاستراتيجية ومتابعتها بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحسين جودة حياة المواطنين. وترتكز هذه الرؤية على ثمانية محركات اقتصادية، أبرزها الاستثمار في النمو الصناعي، الذي ركّز عليه الوزير مداخلته لعرض أهداف الاستثمار والبيئة المواتية والفرص المتاحة وآليات التعاون بين القطاعَين العام والخاص.

وعلى الرغم من التعقيدات الجيوسياسية، طوّر الأردن صموداً ملحوظاً

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

واستقراراً يُقدّره المستثمرون. والسوق الأردنية، صغيرة في ظاهرها، لكنها استراتيجية بفضل ٨ اتفاقيات تجارة حرة و٤٩ اتفاقية استثمار ثنائية و٣٩ معاهدة لتفادي الازدواج الضريبي، مما يُتيح للشركات وصولاً متميزاً إلى الأسواق العالمية حتى بات الاردن منصةً موثوقة للشركات متعددة الجنسيات الراغبة في التوسع نحو الشرق الأوسط.

وأسهمت القرارات التي تم اتخاذها منذ سنوات في تعزيز الركائز الاقتصادية: من بينها ارتباط العملة بالدولار الأمريكي ومعدل تضخم وسطي مضبوط عند حدود ٢٪ في توفير الاسس السليمة على التنبؤ للشركات. أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي البالغ نحو ٥٧ مليار دولار والقيمة السوقية للبورصة عند ٣٧ مليار دولار مع نمو بنسبة ٤٠٪ خلال السنة الماضية، فهما يشهدان على الثقة في الاقتصاد الأردني.

ويواجه الاردن تحدي البطالة، غير أن الرؤية الاقتصادية تراهن على القطاع الخاص لتوليد فرص العمل، ولاسيما في القطاعَين الإبداعي والتقني. ويوفر الأردن بيئة أعمال مواتية: تملّك أجنبي بنسبة ١٠٠٪، ومناطق صناعية حرة تُقدّم حوافز ضريبية جذابة وإعفاء من ضريبة القيمة المضافة وحزم جاهزة للتشغيل لتيسير تأسيس الشركات.

ويُشكّل رأس المال البشري ميزة تنافسية راسخة: الأردن رائد في الهندسة والعلوم الطبية، بمعدل مهندس واحد لكل أربعين ساكناً وبتكلفة تنافسية للشركات. كما يحظى الاردن بتقدير دولي في مجال التقنيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي، إذ يُصنَّف ضمن أفضل ثلاثين دولة في العالم وفق تقرير مايكروسوفت.

ويستثمر الأردن في مشاريع استراتيجية طويلة الأمد، كمشروع تحلية المياه في العقبة الذي سيُوفّر ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً ويُعيد معالجة غالبية مياه الصرف الصحي لأغراض الزراعة، مما يضمن الأمن المائي والاستدامة. وتشمل هذه المشاريع ايضا القطاعات ذات الأولوية: الطاقة المتجددة، والبنية التحتية والنقل، والصحة، وصناعات الادوية والمعادن، والزراعة، والمياه، والتنمية الحضرية المستدامة.

وبفضل استقراره وانفتاحه على الاستثمارات الأجنبية وخبرته الإدارية، يتموضع الأردن كجسراً استراتيجياً للتنمية الإقليمية، يُتيح للشركات توسيع حضورها نحو الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق وسوريا. وتُقدّم البلاد توليفة فريدة من الاستقرار والحوافز الاقتصادية والكفاءات المؤهلة والمشاريع الهيكلية، مُشكّلةً بيئة خصبة للاستثمارات المستدامة ذات القيمة المضافة العالية.

رقمنة قوية

وقدّم وزير الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، السيد سامي الصميرات، نفسه بوصفه - رجل الرقمنة -، مُسلّطاً الضوء على المنظومة التكنولوجية للبلاد بأرقام وحقائق ملموسة. وقال : يتميز الأردن بتواصله الدولي ونضجه الرقمي. فوفق مايكروسوفت، يصنَّف ثالثاً في العالم العربي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات والتاسع والعشرين عالمياً، مما يُجلّي إمكانات قطاعه التقني. ويشهد هذا القطاع نمواً وسطياً بنسبة ١٣٪ سنوياً، يتجاوز بكثير النمو الاقتصادي الإجمالي البالغ ٢,٨٪، مع أكثر من ٣٠٠٠ شركة تعمل محلياً وتخدم الأردن والمنطقة على حدٍّ سواء. والقوة العاملة في قطاع تقنية المعلومات شابة ومؤهلة ومتنوعة: نحو ٤٨,٠٠٠ محترف، ٤١٪ منهم نساء، وهو من أعلى المعدلات في المنطقة. مع وجود كبرى الشركات متعددة الجنسيات مثل مايكروسوف (٦٠٠ مهندس)، وأمازون (١٤٠٠ موظف)، وسيسكو وهواوي وديلويت و PwC و KPMG، التي تواصل توسيع عملياتها.

ونجح الأردن في تحفيز وتشجيع شركات ناشئة ناجحة مثل ويغو ونيت ورك إنترناشونال ويتصدر المنطقة على صعيد التمويل: ٢٧٪ من الشركات الناشئة الممولة في العالم العربي مؤسِّسوها أردنيون، في حين لا يمثل الاردن سوى ٣٪ من سكان المنطقة.

ويستند الاقتصاد الرقمي الأردني إلى مؤشرات متينة: ٩٦٪ نسبة اختراق الإنترنت، وتغطية عالية وسريعة بنسبة ٤٠٪ مع هدف الوصول الى ٨٥٪ بحلول ٢٠٢٨، و ١٢,٠٠٠ خريج في مجال تقنيات الاتصال والمعلومات سنوياً. ويُقدّم الاردن بيئة ضريبية جذابة: صفر ضريبة على خدمات تقنية المعلومات، وصفر رسوم جمركية، و٥٪ ضريبة على الدخل للأنشطة التقنية مقابل ٢٠٪ معياري.

ولدعم المستثمرين، يوفر - الشباك الواحد - دعماً متكاملاً: نقطة تواصل مخصصة، ومساعدة إدارية، ودعم لرواتب الموظفين الجدد، ومساحات عمل، وتكوين مصمم على المقاس، وإعانات لتطوير الأعمال تصل حتى ١٠٠,٠٠٠ دولار. وبتوجيه ملكي، أُسِّس المجلس الوطني للتقنيات المستقبلية لدمج الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة في عمليات الحكومة لتعزيز مكانة الأردن بوصفه مركز تقني رفيع .

وثمة مشاريع رائدة قيد التنفيذ: حي تقني متكامل، ومركز تميّز في الذكاء الاصطناعي بتمويل ١٠٠ مليون دولار، وإدراج الذكاء الاصطناعي في التعليم، وشراكات مع OpenAI وReplica المُقدَّرة قيمتها بعشرين مليار دولار. ومع قطاع تقني في نمو قوي، وعمالة مؤهلة، وشركات متعددة الجنسيات وناشئة ومتميزة، وحوافز جذابة وحوكمة موجّهة نحو الابتكار، يُرسّخ الأردن مكانته كوجهةً استراتيجية للاستثمارات التكنولوجية والتوسع الإقليمي.

المقدمة من الحكومة الأردنية؛ والأدوات المالية، إذ يضع الاتحاد صندوق ضمانات بنحو عشرة مليارات يورو للمؤسسات المالية الأوروبية وهياكل تمويل مختلطة تجمع بين المنح والتمويلات القابلة للتبنّك لجعل المشاريع أكثر جاذبية وتيسير الوصول إلى السوق. وتستهدف هذه الأدوات دعم الاستثمار المباشر في الأردن والتوسع الإقليمي نحو الخليج أو سوريا على سبيل المثال.

باختصار، موعدكم في الأردن، في أقرب وقت ممكن!

آلية استثمارية متخصصة

وأوضح رئيس صندوق استثمارات الضمان الاجتماعي، السيد عمر ملحس، أن مهمته تتمثل في تجسيد مبادرات زملائه وضمان تمويلها. وقال يُعدّ الصندوق أكبر مستثمر مؤسسي في البلاد، منوعاً جميع فئات الأصول، مما يكفل إنجاز المشاريع الحيوية. ومن بين إنجازات الصندوق، التحول الرقمي للمدارس الحكومية، المنجز بالشراكة مع وزارتَي التربية والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبفضل استثمار الصندوق، سيتوفر لـ١,٢ مليون طالب أجهزة كروم بوك قراص لوحية، لتحلّ محل الكتب الورقية. ويُجسّد هذا المشروع قدرة الأردن على الجمع بين الابتكار الاجتماعي والمردودية الاقتصادية.

الاتحاد الأوروبي شريك داعم

انتهزت ممثلة الاتحاد الأوروبي هذه الجلسة لاستعراض دور الاتحاد في عمّان. ووصفت آفاق الشراكة القائمة على الثقة، التي تجسّدها الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الاتحاد الأوروبي والأردن المبرمة عام ٢٠٢٥. وتستند هذه الشراكة إلى حزمة مالية بثلاثة مليارات يورو، يُمثّل نصفها تقريباً منحاً في إطار المساعدة المالية للتنمية، فيما يستهدف النصف الآخر البالغ ١,٤ مليار يورو تحفيز الاستثمار وتعزيز الحضور الأوروبي في الأردن.

ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى استقطاب مزيد من الاستثمارات الأوروبية الجديدة عبر رافعتَين: مؤتمر الحادي والعشرين من أبريل حيث يدعى المستثمرون للمشاركة فيه في عمّان، بدعم من رئيسة المفوضية الأوروبية وباشتراك عدد من المفوضين الأوروبيين في الجلسات ومناقشات الفرص

ارتفاع احتياطيات النقد الأجنبي للبنك المركزي +٢١,٤ بالمئة

ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي الأردني بنسبة ٢١,٤٪ في عام ٢٠٢٥، لتصل إلى ٢٥,٥ مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ ٢١ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٤. وأصبحت هذه الاحتياطيات كافية لتغطية ٩ أشهر من الواردات، مقابل ٨ أشهر في عام ٢٠٢٤. وقد أبقى البنك المركزي الأردني على أسعار الفائدة دون تغيير خلال أول اجتماع له في عام ٢٠٢٦، تماشيًا مع قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وتعكس هذه الاستقرار النقدي إدارة حذرة ومطمئنة للوضع المالي الخارجي للبلاد.

انخفاض معدل التضخم إلى أدنى مستوى خلال ١٥ شهرًا

تراجع معدل التضخم السنوي في الأردن إلى ١,٠٦٪ في يناير ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١,٣١٪ في ديسمبر، وهو أدنى مستوى له منذ أكتوبر ٢٠٢٤. وشهدت أكبر زيادات الأسعار في فئات السلع الشخصية، والزيوت والدهون، والشاي والقهوة. وقد تم تعويض هذه الزيادات جزئيًا بانخفاضات في أسعار اللحوم والدواجن والخضروات والأجهزة المنزلية. وعلى أساس شهري، لم ترتفع الأسعار سوى بنسبة ٠,١٧٪ في يناير، بعد زيادة أكثر وضوحًا في ديسمبر. وتعزز هذه الدينامية التراجعية للتضخم الاستقرار الماكرو اقتصادي في البلاد.

بعثة صندوق النقد الدولي في المغرب : آفاق اقتصادية مشجعة

أعدّت بعثة تابعة لـ صندوق النقد الدولي، في مهمة إلى الرباط في شهر يناير، تقييمًا إيجابيًا بشكل عام للاقتصاد المغربي، وذلك في إطار المشاورات السنوية بموجب المادة الرابعة. وتتوقع المؤسسة تحقيق نمو مستقر بنسبة ٤,٩٪ في عام ٢٠٢٦، وهو نفس التقدير لعام ٢٠٢٥، مدفوعًا بحيوية القطاعات غير الزراعية، ولا سيما الصناعة التحويلية وصناعة السيارات والخدمات. كما يشكّل الاستثمار العمومي والخاص محركًا مهمًا لهذه الدينامية الاقتصادية.

ويؤكد صندوق النقد الدولي أن تنويع الاقتصاد المغربي ودينامية الصادرات يمثلان عاملين أساسيين لمواجهة الصدمات الخارجية. ومن المتوقع أن يواصل التضخم تراجعه ليبلغ ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٦، مقابل ٣٪ في ٢٠٢٥، بعد أن تجاوز ٦٪ في عام ٢٠٢٢، وذلك بفضل تراجع الأسعار الدولية واعتماد سياسة نقدية حذرة. وعلى الصعيد المالي، يُتوقع أن ينخفض عجز الميزانية إلى ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٦، مقابل أكثر من ٥٪ في عام ٢٠٢٣، مما يعكس مسارًا تدريجيًا نحو تعزيز استدامة المالية العمومية. كما يُرتقب أن يستقر الدين العمومي عند نحو ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى تعتبره المؤسسة مستدامًا على المدى المتوسط. وتندرج هذه التوقعات في سياق دولي غير مستقر، رغم استمرار الضغوط المناخية التي تؤثر على القطاع الزراعي. ويعترف صندوق النقد الدولي بالتقدم الذي أحرزه المغرب في تحسين توازناته الماكرو اقتصادية.وتعزز هذه التقييمات الإيجابية مصداقية المغرب لدى المستثمرين الدوليين والشركاء الماليين متعددي الأطراف.

مؤشرات الاقتصاد التونسي

النمو الاقتصادي يبلغ +٢,٥ بالمئة في عام ٢٠٢٥ مدفوعًا بانتعاش القطاع الزراعي . يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس نسبة ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٥، مقابل ١,٦٪ في عام ٢٠٢٤، مدفوعًا أساسًا بانتعاش قوي في القطاع الزراعي (+١٠,٣٪) بعد موجات الجفاف التي شهدها عام ٢٠٢٣. كما ساهمت الصناعات الميكانيكية والكهربائية (+٦,٢٪) وقطاع التجارة بشكل إيجابي في النمو، في حين أثّرت الأنشطة المالية واستخراج النفط وقطاع النسيج سلبًا على الأداء الاقتصادي. ولا يزال الطلب الداخلي المحرك الرئيسي للنمو، بمساهمة بلغت ٤,٧ نقاط، مدعومًا بتباطؤ معدل التضخم إلى ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٥. في المقابل، يواصل قطاع التجارة الخارجية كبح النمو، حيث ترتفع الواردات بوتيرة أسرع من الصادرات. وبالنسبة لعام ٢٠٢٦، يتوقع صندوق النقد الدولي نموًا بنسبة ٢,١٪، في حين تستهدف الحكومة التونسية تحقيق ٣,٣٪.

تراجع طفيف في معدل البطالة إلى ١٥,٢ بالمئة في الربع الرابع من ٢٠٢٥ . انخفض معدل البطالة في تونس بشكل طفيف ليصل إلى ١٥,٢٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، وهو أدنى مستوى له منذ نهاية عام ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٥,٤٪ في الربع السابق. ويعزى هذا التحسن إلى انخفاض عدد العاطلين عن العمل بنحو ٨,٥٠٠ شخص، ليبلغ إجماليهم ٦٤٥,٢٠٠. ورغم هذا التحسن، لا تزال البطالة مرتفعة هيكليًا، خاصة لدى النساء (٢٠,٨٪) والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عامًا (٣٨,٤٪)، مما يعكس صعوبات مستمرة في الاندماج في سوق العمل. ولا يزال التوظيف يتركز أساسًا في قطاع الخدمات (٥٣٪)، يليه قطاع الصناعات التحويلية (١٩٪) ثم القطاع الزراعي (١٥٪). وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية، يظل سوق العمل التونسي هشًا بسبب اختلالات هيكلية عميقة.

ارتفاع الاستثمارات الدولية بنسبة ٣٠,٣ بالمئة في عام ٢٠٢٥ . بلغت الاستثمارات الدولية في تونس نحو ٣,٦ مليار دينار تونسي (١,١ مليار يورو) في عام ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٣٠,٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، وذلك وفقًا لـ وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي. وتتكون هذه التدفقات تقريبًا بالكامل من استثمارات أجنبية مباشرة (٩٨٪ من الإجمالي)، وهي متركزة في الصناعات التحويلية (٦٣٪)، والخدمات (١٩٪)، وقطاع الطاقة (١٦٪). وتحافظ فرنسا على مكانتها كأول مستثمر أجنبي مباشر خارج قطاع الطاقة، باستثمارات بلغت ٨٩٩,٨ مليون دينار تونسي، مسجلة زيادة بنسبة ٤١,٣٪، متقدمة على ألمانيا وإيطاليا. ويعكس هذا التطور الجاذبية المتزايدة للاقتصاد التونسي بالنسبة للمستثمرين الأجانب رغم السياق الاقتصادي الصعب، كما يؤكد متانة الشراكة الاقتصادية بين فرنسا وتونس.

أخبار اقتصادية متنوعة - أخبار اقتصادية متنوعة -

السعودية

التضخم يستقر عند ١,٨ بالمئة في يناير ٢٠٢٦. سجّل معدل التضخم في المملكة العربية السعودية مستوى معتدلاً بلغ ١,٨٪ على أساس سنوي في يناير ٢٠٢٦. ويعود هذا الارتفاع أساسًا إلى بند السكن (+٢,٤٪)، مدفوعًا بزيادة الإيجارات السكنية بنسبة ٥,٢٪. في المقابل، شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعًا طفيفًا جدًا (+٠,٢٪ على أساس سنوي)، بل تراجعت بنسبة ٠,٦٪ على أساس شهري. ويعكس هذا المستوى المنخفض من التضخم الاستقرار الماكرو اقتصادي للمملكة في ظل سياق دولي غير مستقر، كما يعزز مصداقية السياسة النقدية الحذرة التي تنتهجها السلطات السعودية.

اتساع العجز في الميزانية خلال الربع الرابع من ٢٠٢٥. بلغ العجز في الميزانية العامة لـ المملكة العربية السعودية نحو ٩٤,٨٥ مليار ريال سعودي (٢٥,٢٨ مليار دولار أمريكي) في الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، وهو أعلى مستوى له منذ أزمة كوفيد. وقد ارتفعت النفقات إلى ٣٧١ مليار ريال، في حين بلغت الإيرادات ٢٧٦ مليار ريال. وسجلت الإيرادات النفطية ارتفاعًا طفيفًا إلى ١٥٤,٢ مليار ريال، لكنها بقيت أقل من مستويات عام ٢٠٢٤، بينما ظلت الإيرادات غير النفطية شبه مستقرة. وفي هذا السياق، ارتفع الدين العام إلى ١,٥٢٠ مليار ريال لتمويل هذا العجز، وذلك في إطار سياسة توسعية تهدف إلى دعم تنويع الاقتصاد ضمن برنامج رؤية ٢٠٣٠.

ارتفاع قياسي في الصادرات غير النفطية. بلغت الصادرات غير النفطية لـ المملكة العربية السعودية نحو ٩٧,٥ مليار ريال سعودي (٢٥,٩ مليار دولار أمريكي) في الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، وهو أعلى مستوى فصلي منذ عام ٢٠١٧، وفقًا لـ الهيئة العامة للإحصاء. وكان قطاع الآلات والمعدات الكهربائية وقطع الغيار المحرك الرئيسي لهذا النمو، حيث شكّل ٢٣,٢٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية، مسجلاً زيادة سنوية بلغت ٧٨,٦٪. ونتيجة لذلك، تراجعت حصة الهيدروكربونات في إجمالي الصادرات من ٧٠,٤٪ في الربع الرابع من ٢٠٢٤ إلى ٦٧,٥٪ في الربع الرابع من ٢٠٢٥، مما يعكس تقدمًا تدريجيًا في جهود تنويع الاقتصاد السعودي.

قطر

هيئة قطر للاستثمار تستثمر في الذكاء الاصطناعي والفضاء والأسواق المالية. شاركت هيئة قطر للاستثمار في عدة جولات تمويل لشركات أمريكية مبتكرة، من بينها شركة أبترونيك التي جمعت ٥٢٠ مليون دولار أمريكي لتطوير روبوتها البشري أبولون. كما شاركت الهيئة في استثمار مشترك في شركة أكسيوم سبايس ضمن جولة تمويل بلغت ٣٥٠ مليون دولار، وعززت كذلك حصتها في شركة أبترونيك، التي وصلت قيمة جولتها التمويلية إلى ٣٠ مليار دولار. وبالتعاون مع شركة فرانكلين تامبلتون، أطلقت هيئة قطر للاستثمار صندوقًا بقيمة ٢٠٠ مليون دولار يتيح الوصول إلى الأسهم المدرجة في بورصة قطر. وفي قطاع الطاقة، حصلت شركة قطر إينيرجي على أول رخصة لها للاستكشاف البحري في ليبيا، ضمن ائتلاف مع شركة إيني، بحصة تبلغ ٤٠٪. وتعكس هذه الاستثمارات الطموح المتزايد لدولة قطر لتنويع محفظتها الاستثمارية، خاصة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والقطاعات المستقبلية ذات القيمة المضافة العالية، بما يعزز مكانتها كلاعب استثماري عالمي.

المالية العامة والبنية التحتية في قطر. بلغت إيرادات الدولة القطرية خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ نحو ١٤,٢ مليار دولار أمريكي، مسجلة زيادة بنسبة ٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، في حين ارتفعت النفقات بنسبة ١٩,١٪ لتصل إلى ١٦,٦ مليار دولار، ما أدى إلى تسجيل عجز قدره ١,٥ مليار دولار تم تمويله من خلال الاقتراض. وفي هذا السياق، أكدت وكالة فيتش تصنيفها الائتماني المرتفع لدولة قطر عند مستوى AA، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس قوة الأسس الاقتصادية واستقرار المؤشرات الكلية. وعلى صعيد تطوير البنية التحتية، أطلقت هيئة الأشغال العامة حزمة من ٢٠ مشروعًا بقيمة إجمالية تبلغ ٣,٢ مليار دولار. وقد تم بالفعل إسناد ١٢ مشروعًا منها بقيمة ١,٢ مليار دولار، في حين سيتم طرح ٨ مشاريع أخرى قريبًا للمناقصات، وتشمل هذه المشاريع إنشاء أنفاق لتصريف المياه وتطوير بنى تحتية سكنية، مع إعطاء الأولوية للشركات القطرية. وتعكس هذه الاستثمارات النهج الاستباقي الذي تتبعه قطر في تطوير بنيتها التحتية الوطنية، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويعزز جاهزية البلاد لمواكبة التحديات المستقبلية.

البحرين

وكالة فيتش تخفض التصنيف السيادي للبحرين من درجة ب+ الى ب، وذلك نتيجة ارتفاع مستوى الدين العام، واتساع العجز في الموازنة، إضافة إلى محدودية احتياطيات النقد الأجنبي وقد تفاقم العجز بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، بسبب الاعتماد الكبير للاقتصاد البحريني على عائدات الهيدروكربونات، إلى جانب تراجع الإيرادات النفطية، وارتفاع تكاليف خدمة الدين، وزيادة رواتب القطاع العام وفي نهاية عام ٢٠٢٥أعلنت المملكة عن حزمة من الإصلاحات المالية، شملت رفع أسعار الوقود، وزيادة تعرفة الكهرباء والمياه، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الاستدامة المالية وتحسين وضع المالية العامة وتعكس هذه التطورات التحديات التي تواجه الاقتصاد البحريني في مسار تحقيق التوازن بين الإصلاحات المالية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ENTRE
L'EAU DES RIVIÈRES
& L'EAU DANS
NOS VERRES
IL Y A
suez
CHAQUE JOUR, SUEZ ALIMENTE
EN EAU POTABLE PRÈS DE 70 MILLIONS
DE PERSONNES DANS LE MONDE.
NOS SOLUTIONS AU SERVICE DES COLLECTIVITÉS
ET ENTREPRISES SUR SUEZ.COM/ILYASUEZ
SUEZ INTERNATIONAL. RCS Nanterre B 569 800 873